الأهرام

المصدر: السياسى المصرى
التاريخ: ٩ يوليو ١٩٩٥

اتفاقية مياه النيل خط أحمر لا يمكن أن تتجاوزه السودان

الاخلال بالاتفاقية يثير المسئولية الدولية ويكون سببا للتعرة العسكرى

التصريحات غير المسئولة ، للترابى ، والتى هدد فيها بتغيير اتفاقية مياه النيل وقطع المياه عن مصر . اثارت مصر كلها ليست الحكومة فقط بل الشعب كله .. فهذه التصريحات تلعب بالمياه وهى اشد خطرا من اللعب بالنار .. مصر حكومة وشعبا لن تسمح لأى فرد مهما كان حجمه ان يلعب فى نقطة مياه تصل اليها .. والقانون الدولى والاعراف الدولية ايضاً تؤيد موقف مصر :

وفى هذا ، التحقيق ، يجيب اساتذة القانون هل يستطيع النظام السودانى تنفيذ تهديداته ؟

يستبعد د . عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية ان يقدم السودان على التلاعب فى اتفاقية مياه النيل او إلغائها من طرف واحد لأن ذلك لايجوز مطلقاً حيث أن الاتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ فى إطار القانون والأعراف الدولية وبذلك فإن المساس بها أمر مستحيل ، كما أن عقلاء السودان يعلمون تماما أن اتفاقية مياه النيل هى الخط الأحمر الذى لايمكن تجاوزه باعتباره الاداة التى تعمل بها دول حوض النيل وفقاً للمواثيق الدولية مؤكداً ان السودان لا يمكن ان ينتقص ولا قطرة واحدة من حصة مصر التى تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب طبقاً للاتفاقية ، كما أن اى تصرف سوادنى فى هذا الشان سيضر السودان اولاً قبل ان يضر مصر فالمساس بهذا الأمر كالمساس بخط النار الذى لايجب تجاوزه أو المساس به .

الدكتور صلاح الدين عامر استاذ القانون الدولى يؤكد أن هناك إتفاقيتين دوليتين تنظمان العلاقة بين مصر والسودان فى مسألة مياه نهر النيل الأولى تم توقيعها عام ١٩٢٩ والثانية فى عام ١٩٥٩ والقانون الدولى يقرر انه لايجوز المساس بهذه الاتفاقيات أو إنتهاكها من جانب واحد او الإقدام على إلغائها او تغيير اى من بنودها إلا بعد إتفاق جميع الأطراف الموقعة عليها ومن يخالف هذه القواعد يكون عليه مسئولية دولية تحددها الهيئات الدولية .

ويؤكد الدكتور محمد خيرى المرغنى استاذ القانون الدولى إستحالة أن تنفذ السودان تهديداتها لأن القانون قد نظم العلاقة بين الدول فى حالة الأنهار ذات الطبيعة الدولية ورغم ان العقوبات فى القانون الدولى غير منظمة بعكس عقوبات القانون الداخلى لكل دولة إلا أن المجتمع الدولى عليه دور كبير يتمثل فى الحصار الاقتصادى أو اللجوء إلى مجلس الأمن أو محكمة العدل الدواية ، إلا أن علاقتنا بالسودان لا يجب أن تتدهور لتصل إلى التعامل بالقانون الدولى والشعب السودانى ليس هو الترابى والبشير ، والمصرى يتألم لما وصل إليه الحال فى السودان بعد أن أصبح الجنيه المصرى يعادل ٢٠٠ جنيه سودانى فالسودان يمر بمحنة قاسية بكل المقاييس ولابد ان تنتهى وينتهى معها عهد البشير واعوانه فهو لن يستمر فى الحكم حتى يعبث بمياه النيل ويضر مصر .

وتنص المعاهدة بين مصر والسودان - والكلام مازال للدكتور محمد المرغنى - أن السودان لايستطيع القيام بأى مشروع على مياه النيل الا بعد استئذان مصر ، وفى بعض الفترات اقرضت السودان مصر جزءا من نصيبها فى مياه النيل لأنها لا تستغل نصيبها باكمله ، كما ان الأراضى التى ضمتها مصر لملكيتها من بحيرة ناصر وما حولها دفعت مصر ثمنها حتى يتم تهجير السكان السودانيين إلى منطقة خشم الكربة ، ولا ننسى أن مصر ساهمت بالنصيب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. عبدالهادى راضى

د. عاطف البنا

تحقيق :
إيناس عبدالعليم
إيمان عبدالرحمن
ناجى حسن

الاكبر فى مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان .

من ناحية اخرى يرى الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدولى جامعة القاهرة ان نهر النيل يخضع لإتفاقية دولية موقعة منذ ما يقرب من ١٠٠ عام وهى ملزمة لكل الأطراف المستفيدة من مياه نهر النيل والخروج عن هذه الاتفاقية هو إخلال بها يثير المسئولية الدولية وقد يكون هذا أحد أسباب التحرك العسكرى الذى لا نتمنى الوصول إليه وهناك أسلوب اللجوء للهيئات الدولية وقطع العلاقات ومصر عضوة فى كثير من المواثيق والمعاهدات الدولية .

وفى اعتقادى أن إتهامنا للسودان فى الاحداث الأخيرة دون انتظار ظهور نتائج التحقيقات قد يكون سببا لإثارة النظام السودانى ضدنا لذلك يجب التريث قبل توجيه الاتهامات لأحد حتى نرى نتائج التحقيقات .

وليس غريباً أن تبدأ بعض الجهات الإثيوبية فى توجيه النقد لنا لاننا نتحدث عن اتهامات قد تكون غير مؤكدة .

ويؤكد الدكتور البنا أن الحل العسكرى سوف تبقى آثاره بين الشعبين المصرى والسودانى لمئات السنين لذلك يجب إستبعاد هذا الحل أوعلى الاقل جعله أخر الحلول الممكنة ويجب الا نأخذ الشعب السودانى بجريرة حكامه .

ويقول للدكتور محمود اباظة استاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

أن الاعراف الدولية تعطى لعلاقات المياه طبيعة خاصة ليس من الضرورى ان تحكمها اتفاقيات مكتوبة فهناك عرف دولى مستقر عليه ويعترف به الجميع وهو أن أيه مياه تقوم عليها زراعة وعاش عليها مجتمع بشرى لا يجوز تحويلها أو الإتيان بأى تصرف يمس هذه الحياة أو الزراعة فيها .

وأشار إلى أن معهد القانون الدولى قد اقر فى عام ١٩٦١ عدة مبادىء اساسية تتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية أهمها .

- وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى .
- عدالة توزيع مياهه .
- وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة الخاصة بالنهر .

وجوب سداد التعويضات المناسبة عن اى ضرر محتمل وقوعه .

بسبب انتفاع احد الاطراف بمياه النهر دون الآخرين .

ووجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار .

وفى عام ١٩٦٦ عقدت جمعية القانون الدولى فى هلسنكى واقرت مجموعة من القواعد لاستغلال وادارة الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة وذلك فى حالة عدم وجود اتفاقات محددة أو سوابق خاصة حول استخدام النهر الدولى الذى تنتفع منه كلها ولاتزال هذه القواعد دستوراً لاتعامل بين لدول المشتركة فى حوض نهر واحد كما أن الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعها الاستعماء تظل سارية المفعول بعد الاستقلال .

ويضيف محمد ناصر عزت رئيس قطاع النيل .

بوزارة الأشغال والموارد المائية أن الإتفاقية تنص على بندين أساسيين الأول منها وهو توزيع الحصص بين الدولتين وحددت الحصص كالآتى : -

- اولاً بالنسبة لمصر الحقوق المكتسبة ٤٨ مليار متر مكعب من المياه وهى الكمية التى كانت اثناء توقيع الإتفاقية وفى ذلك الوقت كانت مصر تستخدم ٤٨ مليار متر مكعب بالإضافة إلى الفائدة المائية من السد العالى وهى ٧,٥ مليار متر مكعب والجملة هى ٥٥,٥ مليار متر مكعب وبالنسبة للسودان فنصيبها من الحقوق المكتسبة هو ٤ مليار متر مكعب ثم اضيفت اليه ١٤,٥ مليار متر مكعب وهو الفائضة من السد العالى لتصل الكميه إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب .

البند الثانى والخاص بمشروعات أعالى النيل ومازال الكلام على لسان المهندس محمد ناصر عزت والذى ينص على ان هناك مشروعات محددة ثم تنفيذها بين البلدين بتمويل مناصفة والفائدة المائية توزع مناصفة وهذه مشروعات لزيادة ايراد النيل واولها مشروع قناة جونجلى والذى تم تنفيذ ٧٠٪ منه وتوقف نتيجة للظروف الأمنية فى جنوب السودان .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الانباء

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩٥

خبراء السياسة والقانون الدولي لـ «الأنباء»:

النيل خط أحمر لا تستطيع ميليشيات الترابي- البشير تجاوزه

القاهرة - الأنباء - عثمان أمين:

النيل خط أحمر في الاستراتيجية المصرية.

الترابي حاول تجاوز هذا الخط معتمدا على ميليشياته العسكرية.. فهدد بورقة المياه .. ظنا منه ان مصر ستتراجع، او تتوقف، في خطابها الاعلامي الذي يهدف لفضح مؤامرات جبهة البشير - الترابي. في مؤامرة محاولة اغتيال الرئيس مبارك.

.. «الأنباء» دخلت بخبراء السياسة، واساتذة القانون الدولي «الخط الاحمر» وحاولت قراءة المستقبل.

خبراء القانون الدولي اكدوا ان السودان لايملك حق التصرف في مياه النهر الذي تحتضنه تسع دول هي اثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير والسودان ومصر.

واجمعوا على ان الاخلال بالاتفاقيات التي تحكم استغلال مياه النهر من جانب اية دولة يترتب عليه مسؤوليات ضخمة تصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بل الحصار الاقتصادي واعلان الحرب ضد الدولة المعتدية.ودعوا الحكومة المصرية الى التريث والترقب لما تسفر عنه التصرفات السودانية التي اعتبروها «فقاعات في الهواء» على ان يكون هناك رد قوي وحازم في حالة تنفيذ التهديدات.

اما خبراء السياسة فأكدوا استحالة تنفيذ التهديد نظرا للامكانات السودانية الفنية والمادية المتواضعة في ظل ازمة اقتصادية خانقة وراوا ان هناك فارقا ضخما بين القوات العسكرية المتفوقة والقدرات السودانية المحدودة للغاية.

واستبعدوا في الوقت نفسه امكان قيام السودان بتلويث مياه النيل باعتبار ذلك جريمة دولية لأن مثل هذا الامر يعني تلوث البحر المتوسط المتصل به عند مدينة رشيد بدلتا مصر.

يقول استاذ القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية د.احمد رشيد ان العلاقات بين الدول لايحكمها القانون وحده انما الاعتبارات السياسية التي يمكن ان تثار وبالتالي يجب التعويل كثيرا على نصوص اتفاقية عام ١٩٥٩ التي نظمت توزيع المياه بين مصر والسودان عند تعاملنا مع الازمة المثارة حاليا حول مياه النيل. ولكنه يؤكد ان التهديدات الصادرة من الخرطوم تفتقد الجدية باعتبارها مناورات سياسية لاتمثل ادنى خطر حقيقي على امن مصر التي يجب عليها عندما تستشعر ان هناك دلائل قوية على جدية هذه التصريحات الا تقف مكتوفة الايدي وترد بقوة ويؤيدها في ذلك الوقت المجتمع الدولي والشرعية الدولية.

واكد ان القانون الدولي وقواعده تحكم نهر النيل باعتباره ملكية مشتركة على الشيوع بين اطرافه التسعة وبالتالي لايجوز لدولة ان تلحق ضررا ملموسا بدولة اخرى فيما يتعلق بمياه النيل لاسيما ان توزيع المياه يتم وفق معايير متعددة منها النظر الى تاريخ كل دولة واعتمادها على مياه النهر، وكذلك مدى رواج المجال الزراعي لديها من عدمه او وجود مصادر اخرى للمياه بخلاف نهر النيل وهكذا.

واستعرض د.رشيد اتفاقية ١٩٥٩ التي نظمت توزيع المياه بين مصر والسودان واقتسام الفائض حسب نسب ثابتة منصوص عليها في الاتفاقية، وقال ان القانون الدولي يرتب مسؤوليات ضخمة عند الاخلال بالاتفاقيات الدولية تصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية واحيانا الى الحصار الاقتصادي واعلان الحرب.. وطالب في الوقت نفسه الحكومة المصرية بالتريث والترقب لما تسفر عنه مجريات الاحداث واعتبار هذه التصريحات فقاعات في الهواء على ان يكون ردها

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الإخلال بالاتفاقيات الدولية

يجيز إعلان الحرب

قويا وحازما ومؤثرا عندما تتأكد جدية التهديدات.

ورأى انه مادن ازمة بين مصر والسودان الا وتبرز ورقتان على السطح هما مياه النيل والحدود منذ استقلال الاخيرة عام ١٩٥٦، مشيرا الى ان استخدام المياه كسلاح سياسي وسواء عن حق او باطل امر متاح في المناورات السياسية.

واعتبر ان وصول الازمة الى حد الاشتعال حاليا كان بسبب تساهل مصر التي تجاهلت التصعيد السوداني ضد كل المصريين واستيلاء نظام الخرطوم على الممتلكات والمؤسسات المصرية في السودان مثل جامعة القاهرة فرع الخرطوم وغيرها.

استحالة قطع المياه

اما د.. جعفر عبدالسلام استاذ القانون الدولي بجامعة الازهر فيرى استحالة قطع مياه النيل لأن ذلك يتطلب اقامة خزانات ضخمة وسدود فضلا عن ان السودان سوف يضار اولا قبل مصر لأن هذه المياه ستغرقه وذلك من الناحيتين الفنية والواقعية اما من الناحية القانونية فيشير الدكتور عبدالسلام الى ثلاث نظريات تسود القانون الدولي:

الاولى: ان من حق أي دولة نهرية ان تفعل ماتريد في نهرها لاسيما في المساحة التي تقابل حدودها وهي النظرية التي اصبحت مرفوضة من المجتمع الدولي.

الثانية: تنظر الى النهر كونه وحدة واحدة بغض النظر عن الاختلافات بين دوله المشتركة في حدوده وبالتالي لايجوز لدولة ان تقوم بأي مشروع امام حدودها يضر بباقي الدول.

الثالثة: وهي المعمول بها حاليا في معظم دول العالم ومنها نهر النيل وهي

تعتبر النهر ملكية مشتركة على الشيوع بين جميع الدول المشتركة في حدوده من المجرى حتى المصب وبناءً عليه لايتاح لأي دولة ان تتصرف منفردة دون موافقة باقي الدول. وقال ان اتفاقية عام ١٩٥٩ اعترفت بحقوق مصر والسودان من مياه نهر النيل وهي ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و ٤٠ للسودان على ان يوزع الفائض وهو ٢٢ مليار متر مكعب بنسبة الثلثين للسودان وثلث لمصر والزائد على ذلك يوزع مناصفة بين البلدين.

وقال د. جعفر عبدالسلام ان المسؤولية الدولية عن مخالفة أي اتفاقية دولية ومنها اتفاقية ١٩٥٩ تتضمن مثلا حق الدولة المضارة في ان تطلب من المجتمع الدولي الاعتراف بالآثار الناجمة عن المخالفة ومشاركتها في ازالة هذه الآثار واذا كانت المخالفة تمثل تهديدا للأمن القومي والمصالح العليا للبلاد فانه يمكن في هذه الحالة تطبيق احكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز قطع العلاقات الدبلوماسية

أين إمكانات السودان؟

أما خبراء السياسة فاكدوا استحالة تنفيذ السودان لتهديده بقطع مياه النيل عن مصر.. فرأى استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة د.مصطفى كامل السيد ان التهديد السوداني الذي صدر يستحيل تنفيذه بالنظر الى امكانات السودان المتواضعة من النواحي المادية فضلا عن الحاجة الى بعض الوقت للاعداد واقامة السدود او شق مجرى آخر لتحويل المياه اليه.

وقال ان السودان لايستطيع في ظل ازمته الاقتصادية الخانقة التي يمر بها ان يوفر مثل هذه الامكانات الضخمة خاصة اذا علمنا ان الصندوق والبنك الدوليين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قررا فصل السودان من عضويتهما لظروفه الاقتصادية السيئة للغاية فضلا عن سمعته المالية في الاسواق المالية التي لاتمكنه من الاقتراض لتنفيذ او اعداد مشروع يؤثر في مياه النيل.

ورأى ان النظام السوداني لايملك في الواقع اوراق ضغط تجعله يستعملها عند ادارة ازماته فضلا عن التفاوت في مستوى التنمية والنمو الاقتصادي بما يجعل مصر لاتحتاج لما تنتجه السودان او تصدره.. وبالتالي لايجد النظام السوداني أمامه سوى مياه النيل أو مشكلة حلايب للتلويح بهما عند كل ازمة.

وتوقع د.مصطفى كامل في ختام حديثه استمرار الحملة الاعلامية بين مصر والسودان في التصعيد لفترة من الزمن دون ان تصل الى حد الاشتباك المسلح نظرا لعدم تكافؤ القوى.

تهديدات غير جدية

أما الخبير الاستراتيجي العميد مراد الدسوقي فرأى ان الازمة نوع من الحسابات السياسية المبنية على اساس غير سليم وبالتالي فان التهديدات غير جدية لأن السودان لو فكر أو حال بالفعل دون وصول المياه الى مصر سيتعرض لكارثة محققة لأنه لايملك امكانات تخزين المياه او مجرى آخر لاسيما اذا علمنا ان لديه فائضا من المياه يقدر بـ ٥ مليارات متر مكعب لايستطيع ان يستخدمه ويوجد عنده ١٠ ملايين فدان صالحة للزراعة من اجود الاراضي في العالم نحولت الى مستنقعات بسبب صرف المياه.

واستعرض العديد من المؤامرات التي حيكت ضد مصر من جانب بعض دول حوض النيل مشيرا الى ان اثيوبيا ارادت في عام ١٩٨١ اقامة ٣٢ مشروعا مائيا لتؤثر في حصة مصر من مياه النهر وذلك بمساعدة فنية ومادية اسرائيلية الا ان الضغوط المصرية العنيفة حالت دون تنفيذ مثل هذه المشروعات.

وقال ان مصر تقيم علاقات وطيدة مع دول حوض النيل مبنية على تبادل المصالح وتوازنات سياسية. واكد العميد الدسوقي كما ان السودان لا يستطيع قطع مياه النيل عن مصر أو التاثير في حصتها فانه لايمكن ايضا ان يقوم بتلويث مياه النهر لأن ذلك يعد جريمة دولية يتعرض بسببها لغضب المجتمع الدولي وتدخله في ارض السودان.. موضحا ان تلويث مياه النيل سيؤدي الى تلوث البحر المتوسط المتصل به عبر مدينة رشيد المصرية.. الامر الذي يدفع جميع الدول الاوروبية والعربية التي لها حدود على البحر المتوسط لاثارة هذه الجريمة الدولية بكل المقاييس بل ومواجهتها بكل شدة وحسم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية